

قرارات رئيس الجمهورية

قرار رئيس الجمهورية

تعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٥٢ في شأن إصدار قرض بأداء ثمن الأراضي المستولى عليها وسنداته ؛

وعلى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٧ بتحويل وزير الدولة للإصلاح الزراعي الاختصاصات المقررة للجنة العليا للإصلاح الزراعي والهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي ومجلس إدارة الهيئة الزراعية المصرية ؛

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ١٢ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه النص الآتي :

« تنشأ هيئة باسم الهيئة العامة للإصلاح الزراعي تكون لها الشخصية الاعتبارية وتلحق برئاسة الجمهورية، وتتولى عمليات الاستيلاء والتوزيع وإدارة الأطنان المستولى عليها إلى أن يتم توزيعها ويكون لها الإشراف على جمعيات التعاون للإصلاح الزراعي وتوجيهها في حدود القانون، ولها الاتصال بالجهات المختصة في شأن تنفيذ سائر أحكام هذا القانون .

وتكون للهيئة ميزانية مستقلة تعرض على مجلس الإدارة لوافق عليها ويصدر باعتبارها قرار من رئيس الجمهورية وتبلغ إلى صندوق الإصلاح الزراعي إيرصدها الإجمالية في ميزانيته .

ولا تتقيد الهيئة في أداء مهمتها بالنظم أو القواعد أو التعليمات التي تخضع لها المصالح الحكومية على أن تكون حساباتها تحت رقابة ديوان المحاسبة .

قرار رئيس الجمهورية

بتشكيل مجلس إدارة هيئة قناة السويس

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ بنظام هيئة قناة السويس ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٦ بتشكيل هيئة إدارة قناة السويس ؛

قرر :

مادة ١ - يشكل مجلس إدارة هيئة قناة السويس من :

السيد / المهندس محمود يونس ، رئيساً وعضواً منتدباً .

» / « ابراهيم زكي .

» / « نبيه يونس .

» / « محمد توفيق سكر .

» / « برهان حسن سعيد .

» / « المهندس محمد احمد سليم .

» / « محمود سامي .

» / « الدكتور مصطفى الحفناوى .

» / « الدكتور محمود عبد الباقى القشيري .

مادة ٢ - يلغى القرار رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ ذى الحجة سنة ١٣٧٦ (١٠ يولييه سنة ١٩٥٧)

جمال عبد الناصر



وعلى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٧ بتحويل وزير الدولة للإصلاح الزراعي الاختصاصات المقررة للجنة العليا للإصلاح الزراعي والهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي والهيئة الزراعية المصرية ؛

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - يستبدل بنصوص المواد ٢ و ٥ فقرة أخيرة و ٧ من القانون رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه النصوص الآتية :

"مادة ٢ - يكون للهيئة مجلس إدارة يشكل بقرار من رئيس الجمهورية. ويصدر قرار من رئيس الجمهورية بتعيين المدير العام للهيئة وتحديد المرتبات والمكافآت التي تمنح له".

"مادة ٥ فقرة أخيرة - ويقدم مشروع الميزانية إلى مجلس الإدارة قبل بدء السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل وبعد الحساب الختامي خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ انتهاء السنة المالية ويرحل فائض الاعتمادات في كل سنة مالية إلى اعتمادات السنة التالية لها. وتقدم الميزانية والحساب الختامي بعد الموافقة عليهما من مجلس الإدارة إلى وزير الدولة للإصلاح الزراعي لاعتمادهما وإقرارهما من رئيس الجمهورية".

"مادة ٧ - يعد مجلس الإدارة لأئحة للهيئة تصدر بقرار من رئيس الجمهورية تتضمن النظم والقواعد التي تسير عليها وتنظيم أعمالها وحساباتها ونظام موظفيها ويشمل قواعد تعيينهم وترقيتهم وتأديبهم والمكافآت التي تمنح لهم أو لفريقهم ممن يندبون أو يعارون إليها".

مادة ٢ - تُلغى المادة ٤ من القانون رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه .

مادة ٣ - على وزير الدولة للإصلاح الزراعي تنفيذ هذا القرار ،
و يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ ذي الحجة سنة ١٣٧٦ (١٠ يولييه سنة ١٩٥٧)

جمال عبد الناصر

ويتولى إدارة الهيئة مجلس إدارة يشكل بقرار من رئيس الجمهورية .

ولمجلس الإدارة أن يعين في الميزانية من صافي الأرباح التي يحققها صندوق الإصلاح الزراعي المبالغ التي تلزم لرفع مستوى الإنتاج الزراعي. بين من آلت إليهم ملكية الأطنان المستولى عليها والمساهمة في المشروعات التي تقوم بها الوزارات المختلفة لتحسين حال المتفعين بها ورفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي والصحي والثقافي والعمرائي .

ويعد مجلس الإدارة لأئحة تصدر بقرار من رئيس الجمهورية تتضمن أعداد ميزانية الهيئة وينظم علاقتها بصندوق الإصلاح الزراعي والقواعد التي تجرى عليها في الإدارة والمشتريات والحسابات وتعيين الموظفين وترقياتهم وتأديبهم ونظام المكافآت التي تمنح لهم أو لفريقهم ممن يندبون أو يعارون إليها .

ولمجلس الإدارة الاستعانة بمن يرى الاستعانة بهم من الاختصاصيين والفنيين .

ويصدر قرار من رئيس الجمهورية بتعيين المدير العام للهيئة وتحديد المرتبات والمكافآت التي تمنح له".

مادة ٢ - تستبدل بعبار "اللجنة العليا" الواردة في المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه عبارة "مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي"

مادة ٣ - على وزير الدولة للإصلاح الزراعي تنفيذ هذا القرار
و يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ ذي الحجة سنة ١٣٧٦ (١٠ يولييه سنة ١٩٥٧)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية

بتمديد بعض أحكام القانون رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٥٥ بشأن الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٥٥ بشأن الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي ؛